

نسبة الإنجاز في القضايا المنظورة أمام أعضاء النيابة العامة تقارب 95٪

قضايا الجنايات تمثل العدد الأكبر من القضايا المسجلة في النيابة بنسبة تفوق 50٪ تليها جنح التجارة



الهدف من الدراسة

الجرمة فعل مخالف للقانون، والجريمة أي كانت ضالتها تمثل خطراً يهدد المجتمع وأمنه، لذلك كانت هناك حاجة للدراسة الإحصائية التي تكشف حجم الجريمة التي تعرض على النيابة العامة على اختلاف أنواعها (جنايات، جنح... الخ) وما تؤول إليه نتائج التحقيقات النيابة سواء ان يكون القرار بالإحالة إلى المحكمة المختصة أو بالحفظ ومن هذا المنطلق تطرقت هذه الدراسة إلى:

- أولاً: تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها التي تباشرها النيابة العامة خلال الفترة 2005 - 2011 ونسبة الإنجاز فيها.
- ثانياً: تطور عدد القضايا الواردة

الجرمة فعل مخالف للقانون، والجريمة أي كانت ضالتها تمثل خطراً يهدد المجتمع وأمنه، لذلك كانت هناك حاجة للدراسة الإحصائية التي تكشف حجم الجريمة التي تعرض على النيابة العامة على اختلاف أنواعها (جنايات، جنح... الخ) وما تؤول إليه نتائج التحقيقات النيابة سواء ان يكون القرار بالإحالة إلى المحكمة المختصة أو بالحفظ ومن هذا المنطلق تطرقت هذه الدراسة إلى:

- أولاً: تطور عدد القضايا الواردة والمنظورة والمتصرف فيها التي تباشرها النيابة العامة خلال الفترة 2005 - 2011 ونسبة الإنجاز فيها.
- ثانياً: تطور عدد القضايا الواردة

خاتمة الدراسة والتوصيات

ان الجريمة فعل مخالف للقانون، والجريمة أي كانت ضالتها فهي تمثل خطراً يهدد المجتمع وأمنه، لذا فإننا قمنا بدراسة أعداد القضايا المسجلة بالجنايات وما تم بشأنها وبعض الإطلاع على البيانات والجداول المذكورة خلال فترة الدراسة 2005 - 2011، وحساب عدد القضايا المتوقعة خلال السنوات الخمس المقبلة يتضح ما يلي:

ان الجريمة فعل مخالف للقانون، والجريمة أي كانت ضالتها فهي تمثل خطراً يهدد المجتمع وأمنه، لذا فإننا قمنا بدراسة أعداد القضايا المسجلة بالجنايات وما تم بشأنها وبعض الإطلاع على البيانات والجداول المذكورة خلال فترة الدراسة 2005 - 2011، وحساب عدد القضايا المتوقعة خلال السنوات الخمس المقبلة يتضح ما يلي:

القضايا الواردة

هناك تزايد في أعداد هذه القضايا سنوياً، وهذا يعد طبيعياً نتيجة لوضع المجتمع، وتزايد أعداد السكان سواء من المواطنين بوجه عام أو المقيمين بوجه خاص، حيث تتزايد سنوياً بعض أنواع قضايا الجنايات والشؤون التجارية من قبل المقيمين، في حين تتزايد أعداد قضايا الأحداث لدى المواطنين.

هناك تزايد في أعداد هذه القضايا سنوياً، وهذا يعد طبيعياً نتيجة لوضع المجتمع، وتزايد أعداد السكان سواء من المواطنين بوجه عام أو المقيمين بوجه خاص، حيث تتزايد سنوياً بعض أنواع قضايا الجنايات والشؤون التجارية من قبل المقيمين، في حين تتزايد أعداد قضايا الأحداث لدى المواطنين.

القضايا المنظورة والمتصرف فيها

وبناء على تزايد أعداد القضايا الواردة تتزايد أعداد القضايا المنظورة أمام النيابة، ومع ذلك ترتفع نسبة الإنجاز لجميع القضايا إلى ما يقارب 95٪، وذلك دليل على زيادة الجهد المبذول من قبل أعضاء النيابة العامة للفصل في هذه القضايا.

وبناء على تزايد أعداد القضايا الواردة تتزايد أعداد القضايا المنظورة أمام النيابة، ومع ذلك ترتفع نسبة الإنجاز لجميع القضايا إلى ما يقارب 95٪، وذلك دليل على زيادة الجهد المبذول من قبل أعضاء النيابة العامة للفصل في هذه القضايا.

أنواع القضايا

تمثل قضايا الجنايات بأنواعها المختلفة العدد الأكبر من القضايا المسجلة بالجنايات، حيث تمثل أكثر من 50٪ من أعداد القضايا وتأتي جنح التجارة بالمرتبة الثانية تليها جنح الأحداث بالمرتبة الثالثة وبعدها جنح الشيكات بالمرتبة الأخيرة من حيث عدد القضايا.

تمثل قضايا الجنايات بأنواعها المختلفة العدد الأكبر من القضايا المسجلة بالجنايات، حيث تمثل أكثر من 50٪ من أعداد القضايا وتأتي جنح التجارة بالمرتبة الثانية تليها جنح الأحداث بالمرتبة الثالثة وبعدها جنح الشيكات بالمرتبة الأخيرة من حيث عدد القضايا.

القضايا الواردة بالنيابات

سجلت نيابة الشؤون التجارية أعلى أعداد القضايا (الواردة - المنظورة - المتصرف فيها) عن باقي النيابات تليها نيابة الأموال العامة ثم نيابة الأحداث، كما تمثل القضايا المسجلة بنباية المخدرات المرتبة السادسة بعد نيابتي الفروانية وحولي من حيث عدد القضايا.

سجلت نيابة الشؤون التجارية أعلى أعداد القضايا (الواردة - المنظورة - المتصرف فيها) عن باقي النيابات تليها نيابة الأموال العامة ثم نيابة الأحداث، كما تمثل القضايا المسجلة بنباية المخدرات المرتبة السادسة بعد نيابتي الفروانية وحولي من حيث عدد القضايا.

أعداد المتهمين

جاءت أعلى نسبة من المتهمين في قضايا الجنايات لجميع الجرائم من الجنسية غير الكويتية فيما عدا جرائم المخدرات، فقد كانت النسبة الأكبر فيها لمتهمين كويتيين، وكذلك جاءت جرائم الاختطاف والقبض والحجز بنسب مرتفعة، وبما أن هذه الجرائم تمس المجتمع الكويتي، كان لابد من التصدي لها للحد من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع الكويتي، حيث ان تزايد ظاهرة اتجار وتعاطي المخدرات وجرائم الاختطاف والقبض والحجز سيؤدي إلى تزايد الجرائم الأخرى بالدولة كالجرائم الأخلاقية والسرقات والاعتداءات وغيرها من

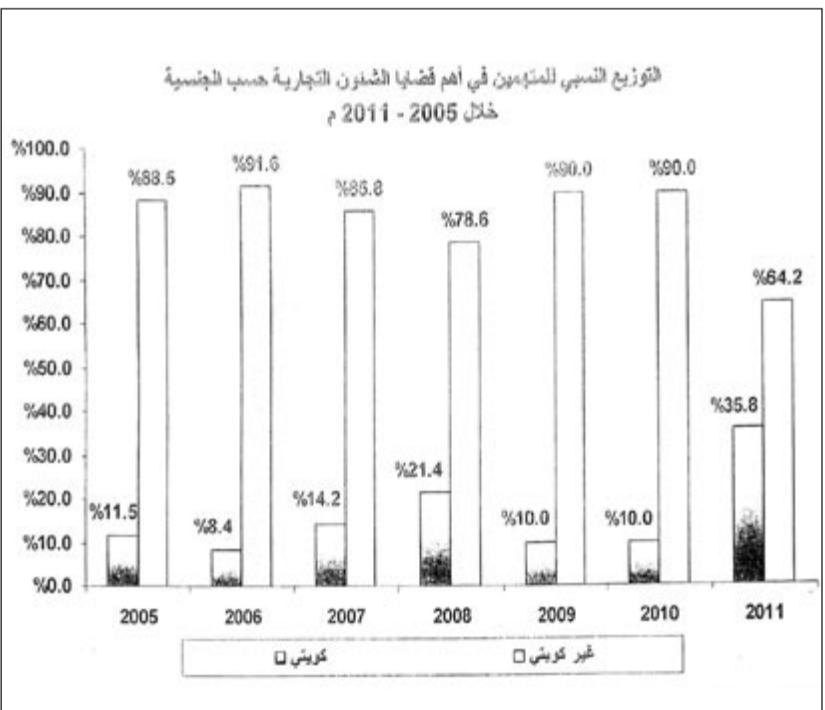
جاءت أعلى نسبة من المتهمين في قضايا الجنايات لجميع الجرائم من الجنسية غير الكويتية فيما عدا جرائم المخدرات، فقد كانت النسبة الأكبر فيها لمتهمين كويتيين، وكذلك جاءت جرائم الاختطاف والقبض والحجز بنسب مرتفعة، وبما أن هذه الجرائم تمس المجتمع الكويتي، كان لابد من التصدي لها للحد من آثارها السلبية على الفرد والمجتمع الكويتي، حيث ان تزايد ظاهرة اتجار وتعاطي المخدرات وجرائم الاختطاف والقبض والحجز سيؤدي إلى تزايد الجرائم الأخرى بالدولة كالجرائم الأخلاقية والسرقات والاعتداءات وغيرها من

التوقعات المستقبلية للقضايا خلال السنوات الخمس المقبلة

إن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا الواردة والمتصرف فيها خلال السنوات الخمس المقبلة للفترة من 2012 حتى 2016 في تزايد طفيف، مما يساهم في وضع الإجراءات والسياسات المستقبلية التي تساعد في مواجهة زيادة أعداد القضايا الواردة والمنظورة من جانب وزيادة الفصل في القضايا المتصرف فيها من جانب آخر.

التوقعات المستقبلية للقضايا خلال السنوات الخمس المقبلة

إن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا الواردة والمتصرف فيها خلال السنوات الخمس المقبلة للفترة من 2012 حتى 2016 في تزايد طفيف، مما يساهم في وضع الإجراءات والسياسات المستقبلية التي تساعد في مواجهة زيادة أعداد القضايا الواردة والمنظورة من جانب وزيادة الفصل في القضايا المتصرف فيها من جانب آخر.



التوزيع النسبي للمتهمين في قضايا الشؤون التجارية حسب الجنسية خلال الفترة من 2005 - 2011 م

متهم كويتي خلال الفترة من 2008 حتى 2011 بهذه التهمة. **قضايا الغش في المعاملات التجارية:** جاءت أعلى نسبة للمتهمين غير الكويتيين في هذه القضايا وبنسبة 100٪ خلال الاعوام 2007-2011، ولم تسجل هذه التهمة ضد أي متهم كويتي خلال الفترة السابقة.

قضايا مخالفة تحديد الأسعار: جاءت أعلى نسبة متهمين من غير الكويتيين في مخالفة تحديد الأسعار وبنسبة 92,8٪ في عام 2006 وفي مقابل نسبة 7,2٪ من المتهمين الكويتيين لنفس العام.

قضايا مخالفة قانون الجمارك: فيما يخص مخالفة قانون الجمارك جاءت أعلى نسبة لمتهمين غير كويتيين وبنسبة 82,5٪ في عام 2010، بينما جاءت أعلى نسبة من الكويتيين بهذه التهمة عام 2011 حيث بلغت 39,5٪.

قضايا مخالفة قانون الملكية الفكرية: جاءت أعلى نسبة للمتهمين من غير الكويتيين في مخالفة قانون الملكية الفكرية، حيث بلغت 93,5٪ عام 2008 وفي مقابل نسبة 6,5٪ من المتهمين الكويتيين لنفس العام، بينما جاءت أعلى نسبة من المتهمين الكويتيين عام 2011 حيث بلغت 29,4٪.

القضايا الأخرى: فيما يخص مجموعة القضايا الأخرى فقد كانت النسبة مرتفعة للمتهمين غير الكويتيين، ولم يسجل خلال عامي 2005 و 2009 أي متهمين.

رابعا: معدل القضايا الواردة والمتصرف فيها للسكان خلال الفترة 2005 - 2011م:

أ- القضايا الواردة:

أوضحت الدراسة أن معدل القضايا الواردة تباين خلال السنوات 2005 - 2011 لسكان 100,000 من السكان، حيث انخفض خلال الستين الأولتين ثم ارتفع خلال عامي 2008، 2009 وبعدها عاود الانخفاض خلال الستين الأخيرتين، كما هو مبين في الجدول (9).

أما عن مقدار التغير في معدل القضايا السنوي فقد انخفض خلال عام 2006 بمقدار 8 قضايا وفي عام 2007 بمقدار 44 قضية ليرتفع بمقدار 31 قضية عام 2008، وبمقدار 6 قضايا في عام 2009 ثم ينخفض إلى 52 قضية عام 2011 عن سابقتها.

ب - القضايا المتصرف فيها

كما هو الحال بالنسبة إلى معدل القضايا الواردة، هناك تماثل من حيث ارتفاع المعدل وانخفاضه للقضايا المتصرف فيها فينخفض المعدل في الستين الأوليتين 2006 - 2007 عن سابقتها ثم يرتفع في الستين الثالثتين ليعاود الانخفاض في الستين الأخيرتين، كما هو موضح في الجدول (10).

أما عن مقدار التغير في معدل القضايا السنوي فقد انخفض خلال عام 2006 و 2007 بمقدار 15 و 44 قضية على الترتيب ليرتفع بمقدار 15 قضية عام 2008، وبمقدار 31 قضية في عام 2009 ثم يعاود الانخفاض إلى 53 قضية في عام 2011.

خامسا: التوقعات المستقبلية للقضايا الواردة والمتصرف فيها:

تم التنبؤ بأعداد القضايا الواردة وكذلك القضايا المتصرف فيها والذي شمل الحد الأدنى والمتوقع والأعلى وذلك خلال الخمس سنوات القادمة 2012 - 2016 على النحو التالي:

أ - القضايا الواردة المتوقعة:

يشير الجدول (11) إلى أن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا الواردة قد بلغ 12414 قضية ويحد أدنى 5946 قضية، ويحد أعلى 18881 قضية خلال الفترة 2012 - 2016 وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95٪.

ب - القضايا المتصرف فيها المتوقعة:

يوضح الجدول (12) أن المتوسط السنوي المتوقع للقضايا المتصرف فيها قد بلغ 13980 قضية ويحد أدنى 10929 قضية ويحد أعلى 17031 قضية خلال الفترة 2012 - 2016 وهذه التوقعات موثوق بها بدرجة 95٪.

مجموعة التهم	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ك	455	469	630	613	593	646	533
ك	58,7٪	54,6٪	58,5٪	63,6٪	59,5٪	63,0٪	64,5٪
ك	320	390	447	355	404	380	293
ك	41,3٪	45,4٪	41,5٪	36,7٪	40,5٪	37,0٪	35,5٪
ك	202	152	193	215	387	277	238
ك	53,0٪	36,6٪	48,5٪	41,7٪	47,5٪	50,0٪	56,9٪
ك	179	263	205	301	427	277	180
ك	47,0٪	63,4٪	51,5٪	58,3٪	52,5٪	50,0٪	43,1٪
ك	831	766	12	9	2	2	2
ك	84,7٪	84,4٪	92,3٪	99,7٪	90,0٪	100,0٪	100,0٪
ك	150	146	1	1	1	1	1
ك	15,3٪	16,0٪	7,7٪	4,3٪	10,0٪	10,0٪	10,0٪
ك	1	1	1	1	1	1	1
ك	6,1٪	2,6٪	2,1٪	2,9٪	2,0٪	2,0٪	2,0٪
ك	46	38	47	15	17	33	50
ك	93,9٪	97,4٪	97,9٪	100,0٪	100,0٪	97,1٪	98,0٪
ك	1	1	1	1	1	1	1
ك	14,3٪	14,3٪	23,1٪	14,3٪	12,5٪	10,0٪	10,0٪
ك	11	6	10	6	7	5	5
ك	100,0٪	85,7٪	76,9٪	85,7٪	87,5٪	100,0٪	100,0٪
ك	27	14	8	28	20	18	4
ك	47,1٪	73,7٪	56,3٪	56,0٪	60,6٪	81,8٪	100,0٪
ك	5	9	5	21	13	4	4
ك	9,2٪	26,3٪	43,8٪	39,4٪	39,4٪	18,2٪	18,2٪
ك	131	343	1244	561	525	467	358
ك	29,8٪	55,6٪	73,8٪	69,8٪	65,3٪	66,2٪	66,2٪
ك	308	274	442	243	279	238	183
ك	70,2٪	44,4٪	26,2٪	30,2٪	34,7٪	33,8٪	33,8٪
ك	1630	1746	2110	1440	1535	1411	1135
ك	61,4٪	60,9٪	64,3٪	60,4٪	57,2٪	60,1٪	61,7٪
ك	1023	1122	1173	943	1148	937	706
ك	38,6٪	39,1٪	35,7٪	39,6٪	42,8٪	39,9٪	38,3٪

جدول رقم (8) - التوزيع النسبي للمتهمين في أهم قضايا الشؤون التجارية حسب مجموعة التهم والجنسية خلال الفترة من 2005 - 2011

مجموعة التهم	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ك	164	132	128	180	228	240	1091
ك	7,8٪	6,3٪	10,3٪	31,4٪	7,6٪	8,8٪	36,0٪
ك	1929	1977	1117	2394	2754	2482	1938
ك	92,2٪	93,7٪	89,7٪	68,6٪	92,4٪	91,2٪	64,0٪
ك	6	6	1	6	1	1	1
ك	12,0٪	5,0٪	20,0٪	2,0٪	2,0٪	2,0٪	2,0٪
ك	44	114	4	5	2	2	2
ك	88,0٪	95,0٪	80,0٪	100,0٪	100,0٪	100,0٪	100,0٪
ك	12	12	2	12	2	2	2
ك	17,4٪	10,5٪	17,4٪	10,5٪	17,4٪	10,5٪	17,4٪
ك	57	17	57	17	22	22	1
ك	82,6٪	89,5٪	100,0٪	100,0٪	100,0٪	100,0٪	100,0٪
ك	48	34	48	34	22	22	1
ك	18,5٪	7,2٪	18,5٪	12,5٪	18,5٪	18,5٪	18,5٪
ك	212	440	81	7	7	7	7
ك	81,5٪	92,8٪	78,6٪	87,5٪	87,5٪	87,5٪	87,5٪
ك	143	87	96	87	109	73	62
ك	25,4٪	25,7٪	35,3٪	32,8٪	37,7٪	17,5٪	39,5٪
ك	421	251	176	184	180	344	95
ك	74,6٪	74,3٪	64,7٪	67,2٪	62,3٪	82,5٪	60,5٪
ك	40	31	40	37	22	18	53
ك	10,5٪	8,0٪	10,5٪	6,5٪	6,7٪	13,1٪	29,4٪
ك	509	357	508	346	305	119	127
ك	92,7٪	92,0٪	89,4٪	93,5٪	93,3٪	86,9٪	70,6٪
ك	4	4	4	4	4	4	1
ك	5,6٪	30,8٪	12,5٪	5,6٪	12,5٪	12,5٪	12,5٪
ك	67	9	67	9	1	1	7
ك	94,4٪	69,2٪	100,0٪	100,0٪	100,0٪	87,5٪	87,5٪
ك	413	296	404	308	359	331	120
ك	11,5٪	8,4٪	14,2٪	21,4٪	10,0٪	10,0٪	35,8٪
ك	3172	3223	1837	3129	3244	2970	2168
ك	88,5٪	91,6٪	85,8٪	78,6٪	90,0٪	90,0٪	64,2٪

جدول 9: معدل القضايا الواردة لكل 100,000 نسمة من السكان خلال الفترة 2005 - 2011

السنوات	إجمالي السكان	عدد القضايا	معدل القضايا	التغير في معدل القضايا
2005	2866888	12700	443	-
2006	3051845	13289	435	8-
2007	3328136	13007	391	44-
2008	3385540	14303	422	31
2009	3442945	14743	428	6
2010	3566437	13871	389	39-
2011	3632009	12234	337	52-

جدول 10: ب - القضايا المتصرف فيها: معدل القضايا المتصرف فيها لكل 100,000 نسمة من السكان خلال الفترة 2005 - 2011

السنوات	إجمالي السكان	عدد القضايا	معدل القضايا	التغير في معدل القضايا
2005	2866888	13160	459	-
2006	3051845	13539	444	15-
2007	3328136	13300	400	44-
2008	3385540	14036	415	15
2009	3442945	15347	446	31
2010	3566437	14265	400	46-
2011	3632009	12621	347	53-

جدول (11): عدد القضايا الواردة المتوقعة خلال الفترة 2012 - 2016م

السنة	أدنى	متوقع	أعلى
2012	8436	12294	16152
2013	6898	12354	17809
2014	5732	12414	19095
2015	4758	12473	20189
2016	3907	12533	21159
متوسط الفترة	5946	12414	18881

جدول (12): عدد القضايا المتصرف فيها المتوقعة خلال الفترة من 2012 - 2016م

السنة	أدنى	متوقع	أعلى
2012	10711	13518	16324
2013	10845	13916	16986
2014	10972	14092	17211
2015	11041	14170	17299
2016	11074	14205	17336